

- (1) أي مما يلي يحقق أكبر عائد للبنوك التجارية:
- (أ) الاحتياطات.
  - (ب) خصم الأوراق المالية.
  - (ج) الودائع لدى البنوك الأخرى.
  - (د) القروض. ←
- (2) من أهم مساوئ المقايضة:
- (أ) توافق الرغبات بين المتقايضين.
  - (ب) ارتفاع تكاليف المخاطر والنقل والتخزين.
  - (ج) كل ما تقدم.
  - (د) لا شيء مما تقدم. ←
- (3) يعمل البنك على تعظيم ارباحه والمحافظة على مركزه المالي من خلال:
- (أ) إدارة السيولة ورأس المال.
  - (ب) إدارة الموجودات والمطلوبات.
  - (ج) إدارة المخاطر.
  - (د) كل ما تقدم. ←
- (4) النقود السلعية هي:
- (أ) النقود التي تتعادل قيمتها السوقية مع قيمتها كنقود. ←
  - (ب) النقود التي تعتمد قيمتها على براءة قانون إصدارها من قبل البنك المركزي.
  - (ج) الودائع الائتمانية الأولية.
  - (د) الإيجابيتين أ و ب
- (5) من أهم وظائف النقود أنها مخزن للقيمة، إلا أن هناك مهددات لنجاح هذه الوظيفة من أهمها:
- (أ) احتفاظ النقود بقيمتها النسبية خلال فترة زمنية طويلة.
  - (ب) تضخم الأسعار. ←
  - (ج) وجود النقود بفئات مختلفة.
  - (د) لا شيء مما تقدم.
- (6) تستمد النقود قوتها في النظام النقدي من:
- (أ) قانون إصدارها من قبل البنك المركزي. ←
  - (ب) المادة المصنوعة منها.
  - (ج) تأثير الجمهور.
  - (د) كل ما تقدم.
- (7) من مزايا التعامل بنظام قاعدة الذهب:

- (8) إذا كان سعر بيع وشراء الذهب يساوي 20.6 دولار أمريكي، وكانت بنوك إنجلترا ملزمة ببيع وشراء الذهب عند سعر 4.25 جنيه استرليني لكل غرام (والذي يعادل 480 حبة من الذهب النقي) 4.25 جنيه استرليني تساوي:
- (أ) 480 دولار. ←  
 (ب) 20.6 دولار. ←  
 (ج) 87.5 دولار. ←  
 (د) لا شيء مما تقدم.

غير متأكد

- (9) تؤدي حالة الانتعاش الاقتصادي إلى ارتفاع الأسعار و بالتالي إلى:
- (أ) انخفاض قيمة النقود. ←  
 (ب) ارتفاع قيمة النقود. ←  
 (ج) انخفاض أسعار الفائدة. ←  
 (د) الثبات النسبي لقيمة النقود.

- (10) يمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود من خلال:
- (أ) تقليل التسهيلات الائتمانية. ←  
 (ب) اقراض احتياطياته القانونية. ←  
 (ج) اقراض احتياطياته الفائضة. ←  
 (د) زيادة رأس المال.

- (11) أي مما يلي يعد من موجودات البنك عالية السيولة:
- (أ) الودائع لدى البنك المركزي. ←  
 (ب) الاقتراض من البنوك الأخرى. ←  
 (ج) الأوراق التجارية. ←  
 (د) لا شيء مما تقدم. ←

- (12) تميل البنوك التجارية إلى:
- (أ) التوسع في الاقراض في فترات الركود الاقتصادي. ←  
 (ب) الاحتفاظ بنسبة سيولة أعلى في فترات الانتعاش الاقتصادي. ←  
 (ج) الاحتفاظ بنسبة سيولة أعلى في فترات الركود الاقتصادي. ←  
 (د) لا شيء مما تقدم. ←

- (13) تتكون ميزانية البنك التجاري من موجودات (أي أصول) ومطلوبات (أي خصوم) ورأس مال وفقا للمعادلة:
- (أ) الأصول = الخصوم + رأس المال. ←  
 (ب) الأصول + الخصوم = رأس المال. ←  
 (ج) الأصول + الخصوم + رأس المال = صفر. ←  
 (د) أي مما تقدم صحيح.

مقرر

9)

(14) الهدف الرئيسي لإدارة البنك الناجحة يكمن في:

- (أ) تعظيم الأرباح.  
(ب) المحافظة على سلامة المركز المالي.  
(ج) زيادة رأس المال.  
(د) الإجابتين أ و ب.

10)

(15) تسند مهمة إصدار العملة الوطنية في المملكة العربية السعودية إلى:

- (أ) هيئة سوق المال.  
(ب) وزارة الاقتصاد والتخطيط.  
(ج) مؤسسة النقد العربي السعودي.  
(د) وزارة المالية بالتعاون مع وزارة التجارة.

11)

(16) البنك المركزي مسؤول عن:

- (أ) الاحتفاظ بالأوراق المالية.  
(ب) الاحتفاظ بالاحتياطيات القانونية.  
(ج) الاحتفاظ باحتياطيات البنوك الإضافية (الاحتياطيات الزائدة).  
(د) الإجابتين ب و ج.

12)

(17) مكون عرض النقود M1 يساوي النقد المتداول خارج البنك بالإضافة إلى:

- (أ) الودائع الادخارية قصيرة الأجل.  
(ب) الودائع الادخارية طويلة الأجل.  
(ج) الودائع تحت الطلب.  
(د) كل ما تقدم.

13)

(18) تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق:

- (أ) النمو الاقتصادي.  
(ب) الاستقرار الاقتصادي.  
(ج) الاستخدام الكامل.  
(د) كل ما تقدم.

- (19) بيع الثمن بالعين هو أحد أنواع بيوع الإتجار ويقصد به:
- (أ) بيع السلعة شريطة أن يتم السداد بالحال بينما تسلم السلعة لاحقاً. ←
- (ب) مبادلة السلعة بالنقد.
- (ج) بيع النقد بالنقد (الثمن بالثمن).
- (د) لا شيء مما تقدم.

- (20) يتحقق التوازن الاقتصادي في المدى البعيد:
- (أ) عند مستوى الاستخدام الكامل. ←
- (ب) عند مستوى يفوق مستوى الاستخدام الكامل.
- (ج) عند مستوى يقل عن مستوى الاستخدام الكامل.
- (د) جميع ما تقدم.

- (21) يدخل البنك الإسلامي في عقود مشاركة مع عملائه بهدف تحقيق الربح واقتسامه. وتشترط المشاركة أن:
- (أ) يتحمل البنك الإسلامي المسؤولية الكاملة في حال الخسارة.
- (ب) يتحمل كل من البنك المركزي و البنك الإسلامي المسؤولية في حال الخسارة.
- (ج) يتحمل العميل المسؤولية الكاملة في حال الخسارة.
- (د) يتحمل كل من البنك الإسلامي والعميل المسؤولية في حال الخسارة. ←

- (22) يعتمد الطلب على النقود لأغراض المبادلات على:

- (أ) مستوى الدخل. ←
- (ب) معدل الفائدة.
- (ج) معدل الادخار.
- (د) الاجابيتين أ و ب.

- (23) من إجراءات تنظيم العمل المصرفي للبنك المركزي :
- (أ) إجراءات التراخيص و الفحص الاحتياطي.
- (ب) متطلبات الإفصاح.

مش متأكد

الاجابتين صح

- (29) إذا قرر البنك  
 (أ) الخفض  
 (ب) زيادة  
 (ج) الخفض  
 (د) الإيجاد

- (30) تهدف السياسة  
 (أ) تحديد  
 (ب) تحقيق  
 (ج) تحقيق  
 (د) الإيجاد

- (31) كل ما يلي يعتبر  
 (أ) تغيير  
 (ب) الحد  
 (ج) تغيير  
 (د) عملياً

- (32) تفسر  
 (أ) النظرية  
 (ب) نظرية  
 (ج) النظرية  
 (د) النظرية

- (33) في معادلة التباين  
 فإن الرمز V يعنى:  
 (أ) كمية  
 (ب) كمية  
 (ج) المستوى  
 (د) سرعة

- (24) من الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي:  
 (أ) إصدار العملة الوطنية.  
 (ب) إدارة سوق الأسهم.  
 (ج) إدارة عرض النقود.  
 (د) الإجابتين أ و ج.

- (25) من أهم الأسباب التي تدعو إلى استقلالية البنك المركزي:  
 (أ) ارتفاع معدل الاحتياطات الفائضة.  
 (ب) التقلبات السياسية.  
 (ج) زيادة معدل الاحتياطي القانوني.  
 (د) لا شيء مما تقدم.

- (26) عندما يقوم البنك بشراء سلعة بطلب من العميل والذي يعد البنك بشرائها (على أن يتم سداد العميل لقيمة السلعة في الحال و استلامها لاحقاً) فإن هذا النوع من البيوع يسمى.  
 (أ) مرابحة بسيطة (فقهيّة).  
 (ب) بيع التولية.  
 (ج) مرابحة مركبة.  
 (د) المضاربة.

- (27) تتراوح نسبة الاحتياطي القانوني والتي يحددها البنك المركزي:  
 (أ) ما بين 10 - 20%  
 (ب) ما بين 5 - 10%  
 (ج) ما بين 5 - 20%  
 (د) ما بين 10 - 30%

- (28) تعنى السياسة النقدية التوسعية ما يلي:  
 (أ) تخفيض سعر الفائدة.  
 (ب) زيادة نسبة الاحتياطي القانوني.  
 (ج) زيادة سعر الخصم.  
 (د) كل ما تقدم.

(29) إذا قرر البنك المركزي زيادة سعر الفائدة فسيؤدي ذلك إلى:

- (أ) انخفاض الاستثمار والاستهلاك. ←  
 (ب) زيادة الاستثمار والاستهلاك.  
 (ج) انخفاض الاستثمار وزيادة الاستهلاك.  
 (د) الإيجابيتين ب و ج.

(30) تهدف السياسة النقدية إلى:

- (أ) تحديد أوجه الإنفاق العام في الدولة.  
 (ب) تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي.  
 (ج) تحقيق الاستخدام الكامل.  
 (د) الإيجابيتين ب و ج. ←

(31) كل ما يلي يعتبر من الأدوات الكمية للسياسة النقدية، باستثناء:

- (أ) تغيير نسبة الاحتياطي القانوني.  
 (ب) الحد من الإنفاق الكلي غير الإنتاجي. ←  
 (ج) تغيير معدل الخصم.  
 (د) عمليات السوق المفتوحة.

(32) تفسر \_\_\_\_\_ ما يطرأ على القوة الشرائية لوحدة النقود من تغيرات نتيجة لتغير كمية (عرض) النقود.

- (أ) النظرية التقليدية لكمية النقود. ←  
 (ب) نظرية بومول - توبين.  
 (ج) النظرية الكينزية.  
 (د) النظرية الحديثة لكمية النقود لفريدمان.

(33) في معادلة التبادل التي وضعها فيشر لتوضيح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار  $MV = PQ$  فإن الرمز V يعني:

- (أ) كمية النقود للمبادلات.  
 (ب) كمية المبادلات.  
 (ج) المستوى العام للأسعار.  
 (د) سرعة دوران النقود. ←

مدر

9)

(34) إذا كان الطلب على النقود عالي المرونة بالنسبة لسعر الفائدة، فإن الاستجابة لانخفاض سعر الفائدة ستكون:

- (أ) كبيرة (أي أن الطلب على النقود سيزداد بشكل كبير).  
 (ب) محدودة (أي أن الطلب على النقود سيزداد بشكل محدود).  
 (ج) ثابتة (أي أن الطلب على النقود لن يتغير).  
 (د) لا شيء مما تقدم.

0)

(35) تحدث فجوة التضخمية عندما:

- (أ) يزيد الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل.  
 (ب) يقل الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل.  
 (ج) عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى الاستخدام الكامل.  
 (د) الإجابتين أ و ج.

1)

(36) عندما ينخفض معدل البطالة عن معدل البطالة الطبيعية فهذا يعني:

- (أ) حدوث توازن في السوق.  
 (ب) حدوث فجوة انكماشية.  
 (ج) حدوث فجوة تضخمية.  
 (د) لا شيء مما تقدم.

2)

(37) هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة قليلة شهرياً، بحيث يؤدي إلى ارتفاع بنسبة كبيرة سنوياً قد تصل إلى 10%.

- (أ) التضخم الحقيقي.  
 (ب) التضخم الزاحف.  
 (ج) التضخم البسيط.  
 (د) التضخم المكبوت.

3)

(38) استناداً إلى التحليل الكينزي، فإن الزيادة المستمرة في عرض النقود ستؤدي إلى:

- (أ) انخفاض مستوى الأسعار.  
 (ب) ارتفاع مستوى الأسعار.  
 (ج) انخفاض مستوى الانتاج.  
 (د) ارتفاع مستوى الانتاج.

مش متأكد

(39) ثبت من التجربة العملية بعد الكساد الاقتصادي:

- (أ) أن النظام النقدي الورقي أفضل من قاعدة الذهب.  
 (ب) ضرورة إصلاح النظام النقدي العالمي.  
 (ج) كل ما تقدم. ←  
 (د) لا شيء مما تقدم.

(40) كل مما يلي يعد من أضرار التضخم باستثناء:

- (أ) انخفاض الدخل الحقيقي وتدني مستوى رفاهية المجتمع.  
 (ب) انخفاض الاستثمارات الحقيقية في المشاريع الإنتاجية بسبب ارتفاع المخاطر.  
 (ج) ارتفاع معدلات البطالة. ←  
 (د) انخفاض القوة الشرائية للعملة النقدية.

(41) من محددات الطلب على العملة:

- (أ) سعر صرف العملة في الأسواق العالمية. ←  
 (ب) متوسط أسعار المنتجات في الدولة بالنسبة لأسعارها العالمية.  
 (ج) الدخل الإجمالي الحقيقي في الدول الأخرى.  
 (د) كل ما تقدم.

(42) بحسب الكينزيين فإن جميع ما يلي ممكن أن يتسبب في انتقال منحني الطلب الكلي ما عدا:

- (أ) زيادة الإنفاق الحكومي.  
 (ب) زيادة مستوى الأسعار.  
 (ج) خفض الضرائب.  
 (د) زيادة الصادرات. ←

(43) بحسب دالة فريدمان فإن الفرد يستطيع الاحتفاظ بالثروة على صورة:

- (أ) نقود فقط.  
 (ب) نقود وسندات.  
 (ج) نقود وسندات وأسهم.  
 (د) نقود وسندات وأسهم وبيع. ←

(44) كلما انخفض سعر صرف الدولار فإن الطلب العالمي على السلع الأمريكية:

- (أ) يقل.  
 (ب) يزيد. ←  
 (ج) لا يتغير.  
 (د) يكون متقلباً.

(45) يعتبر البنك المركزي:

- (أ) جهة سيادية حكومية. ←  
 (ب) جهة رقابية دولية.  
 (ج) جهة معتبرة في القطاع الخاص.  
 (د) لا شيء مما تقدم.

(46) في قاعدة المعدنين تتحدد قيمة العملة الوطنية على أساس وزن ثابت من:

- (أ) السبائك الذهبية والمسكوكات الذهبية.  
 (ب) الذهب والفضة. ←  
 (ج) الفضة والنحاس.  
 (د) أي مما تقدم صحيح.

(47) من وظائف البنوك التجارية:

- (أ) قبول الودائع.  
 (ب) تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.  
 (ج) إصدار اللوائح المنظمة للنظام المصرفي.  
 (د) الإجابتين أ و ب. ←

(48) السياسة الأساسية التي يعتمد و يركز عليها البنك المركزي هي:

- (أ) السياسة النقدية. ←  
 (ب) السياسة الاقتصادية.  
 (ج) السياسة المالية.  
 (د) لا شيء مما تقدم.

مش متأكد

(49) أي من التالية ليست من قنوات الاستثمار لدى البنوك الإسلامية؟

- (أ) المضاربة
- (ب) المشاركات
- (ج) شراء الديون ←
- (د) البيوع

(50) من الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

- (أ) ترشيد الائتمان
- (ب) تحديد أسعار فائدة الإقراض
- (ج) الإجابتان السابقتان معاً ←
- (د) عمليات السوق المفتوح ←